التنمية المستدامة بين المفهوم والواقع
«ليبيا نموذجًا»

أ- فريحه أبوبكر أبوعمود الزواوي(*)

تمهيد

استحوذ موضوع التنمية المستدامة على اهتمام العالم فعقدت من أجلها القمم والمنتديات العالمية والمؤتمرات التي مهدت الطريق اتجاه تطوير مفهوم التنمية المستدامة، ومن تلك المؤتمرات مؤتمر ستوكهولم المعني بالبيئة الإنسانية وقيام ونشأت برنامج الأمم المتحدة للبيئة في عام 1972م، ولقد اتضح أيضا من خلال تقرير الأمم المتحدة تحت عنوان (مستقبلنا المشترك) 1987 الذي استعمل لأول مرة مصطلح التنمية المستدامة والذي كان يقصد به «تنمية مبنية على التسيير الجيد للموارد المتاحة بما يخدم الأجيال الحالية مع عدم الرهان بمستقبل الأجيال القادمة»[1]، هذا التقرير كان أساس عمل مؤتمر (ريودي جانيرو) بالبرازيل عام 1992 حيث يعتبر أول مؤتمر عالٍ حول البيئة والتنمية أطلق علية تسمية «قمة الأرض» وقد حضرته 168 دولة بينما ارتكزت أهم محاوره على التغيرات المناخية للكوكب والتنوع البيولوجي وحماية الغابات، وقد اعتمد المؤتمر جدول أعمال بشأن حماية البيئة، ومن خلال هذا الجدول تم توصيف العواقب السياسية والاقتصادية المترتبة عن الاستمرار في تدمير البيئة، وقد أخذت بعين الاعتبار أيضًا الجانب البيئي والإنساني والتنموي وتأكيد صلة التكافل القائمة بين حماية البيئة والإصلاح

(*) قسم علم الاجتماع ـ جامعة التحدي ـ سرت ـ ليبيا..

(1) كمال رزيق، التنمية المستدامة في الوطن العربي من خلال الحكم الصالح والديمقراطية، مجلة علوم إنسانية، السنة الثالثة، العدد 25، 2005، ص3.

البيئي من جهة وبين التنمية والقضاء على الفقر من جهة أخرى[1]. وبهذا نستشف من قرارات مؤتمر ريو 1992 إن البشر هم محل اهتمام التنمية المستدامة، وهذا نجده أيضا في توصيات لجنة حقوق الإنسان عام 2003 من خلال تأكيدها على العلاقة الموجودة بين حقوق الإنسان والبيئة والتنمية المستدامة، وبعد إنصرام عشر سنوات على هذا المؤتمر ينعقد مؤتمر «جوهانسبرغ» في جنوب إفريقيا 2002 الذي تم من خلاله التأكيد على مفهوم التنمية المستدامة والمصادقة على خطة عاملة لدعم التنم.ية المستدامة للعالم في ألألفية الجديدة[2].

أولا: مفهوم التنمية المستدامة

التنمية المستدامة مفهوم حديث بدأ يستخدم كثيرا في الأدب التنموي المعاصر، وقد أصبحت الاستدامة مدرسة فكرية عالمية تنتشر في معظم دول العالم الصناعي والنامي على حد سواء، وتتبناها هيئات شعبية ورسمية وتطالب بتطبيقها، والتنمية المستدامة نمط تنموي يمتاز بالعقلانية والرشد، ويتعامل مع النشاطات الاقتصادية الرامية لتحقيق معدلات نمو اقتصادي منشودة من جهة، ومع إجراءات المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية من جهة أخرى، على أنها عمليات مكملة لبعضها البعض وليست متناقضة، وينظر لذلك على أنه السبيل الوحيد لضمان تحقيق نوعية حياة جيدة للسكان في الحاضر وللأجيال في المستقبل. وعليه يقصد بالتنمية المستدامة هي التنمية التي «تلبي احتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرات الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها»[3].

وقد وضع تعريف للتنمية المستدامة في تقرير تلك الهيئة المعروفة بعنوان مستقبلنا المشترك في عام 1987، حيث أكتسب شهرة دولية في الوسط الاقتصادي منذ بداية الحوار حول ذلك

(1) ف. دوجلاس موسشيت، مبادئ التنمية المستدامة، «ت» بهاء شاهين، مصر، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، 2000، ص17.

(2) كمال رزيق، التنمية المستدامة في الوطن العربي من خلال الحكم الصالح والديمقراطية، مجلة علوم إنسانية، السنة الثالثة، العدد25، 2005، ص3.

(3) أسامة الخولي، البيئة والتنمية المستدامة، أبو ظبي، السجل العلمي لندوة البيئة والمتطلبات الاقتصادية والدولية، 2002، ص ص51-52.

المفهوم محاولة لتعريف التنمية المستدامة بأنها عملية التأكد أن قدراتنا لتلبية احتياجاتنا في الحاضر لا تؤثر سلبيا في قدرات أجيال المستقبل لتلبية احتياجاتهم، إنها عملية تغيير فمن خلالها يتم استغلال الموارد وتوجيه الاستثمارات، وتكيف التنمية التقنية، والتطوير المؤسسي فيتناسق ويعزز الإمكانيات الحاضرة والمستقبلة في تلبية احتياجات البشر وتطلعاتهم، إذا التنمية من هذا المنطلق هي تنمية نتيجة لمختلف رغبات وحاجيات الإنسان مع الحافظة على البيئة دون الرهان بمستقبل الأجيال القادمة[1].

تتسابق المجتمعات إلى وضع خطط تنموية بهدف النهوض بالبنية الاقتصادية والاجتماعية لرفع المستوى المعيشي للأفراد، وقد يؤدي ذلك إلى النمو وبالتالي التغيير والزيادة في الاستهلاك والادخار والناتج القومي. ويعتبر النمو الاقتصادي ضرورة للتخفيف أو القضاء على الفقر، إلا أن النمو السريع غير المتوازن غالبًا ما يؤدي إلى مشاكل بيئية تزيد من بؤس المجتمع المعني بالتنمية. وقد يظهر ذلك في مختلف المجالات مثل الزيادة المطردة لأنواع التلوث في خضم إقامة المشاريع التنموية وتأثير ذلك على الصحة ونوعية الحياة، وقد يظهر في صورة عدم استقرار الإنتاجية فعلى سبيل المثال الاستغلال الخاطئ لمصادر المياه وسوء استغلال التربة. ولذا فإن من الطبيعي أن المشاكل البيئية تتفاوت حسب مفهوم التنمية التي يتبناها المجتمع ونموه الاقتصادي وسياسته الإدارية تجاه البيئة[2].

ولقد أدى الارتباط الوثيق بين البيئة والتنمية إلى ظهور مفهوم للتنمية يسمى المستدامة، وهي تنمية قابلة للاستمرار والتي تهدف إلى الاهتمام بالعلاقة المتبادلة ما بين الإنسان ومحيطه الطبيعي وبين المجتمع وتنميته، والتركيز ليس فقط على الكم بل النوع مثل تحسين توزيع الدخل بين أفراد المجتمع وتوفير فرص العمل والصحة والتربية والإسكان، وتهدف التنمية المستدامة أيضًا إلى الاهتمام بشكل رئيس بتقييم الأثر البيئي والاجتماعي والاقتصادي للمشاريع التنموية. وحيث

(1) عبدالسلام أديب، أبعاد التنمية المستدامة، نص مداخلة في الاجتماع السنوي لنقابة المهندسين الزراعيين التابعه للاتحاد المغرب، المنعقد في شهر نوفمبر، 2002، ص3.

(2) عبد القادر نصير، البيئة والتنمية المستدامة التكامل الاستراتيجي للعمل الخيري، مؤتمر الخير العربي الثالث، الأمانة العامة لمؤتمر الخير العربي لبنان، الاتحاد العام للجمعيات الخيرية في المملكة الأردنية الهاشمية، عمان 22-24 يونيو / حزيران، 2002 ص8.

أن البيئة هي المخزون الطبيعي للموارد التي يعتمد عليها الإنسان، وأن التنمية هي الأسلوب الذي يتبعه المجتمعات للوصول إلى الرفاهية والمنفعة، لذا فإن الأهداف التنموية البيئية يكمل بعضها البعض[1].

ويمكن القول بان التنمية المستدامة تهتم بالجانب البيئي إلا أنها لا تقتصر على الأمور البيئية، بل تتضمن في مفهومها الواسع جميع السياسات التنموية التي تأخذ في الاعتبار القضايا الاقتصادية والبيئة والاجتماعية، ولن يتسع المقام هنا لذكر جميع المجالات التي يتضمنها هذا المفهوم التي يبلغ عددها قرابة الأربعين مجالًا على سبيل المثال: الصحة والطاقة والتكنولوجيا الحيوية والنمو السكاني والتصحر والسياحة ...إلخ[2]. ويمكن القول أيضًا بان التنمية المستدامة ترتبط بشكل أو بآخر بجميع مظاهر الحياة الحديثة.وفي ذلك عرفت التنمية المستدامة: بأنها «عملية التفاعل بين ثلاثة أنظمة، النظام الحيوي، النظام الاقتصادي، النظام الاجتماعي»[3]. إذًا التنمية المستدامة ترتبط بشكل أو بأخر بجميع مظاهر الحياة الحديثة، حيث يشمل التركيز على إستراتيجية تتضمن منظورًا بيئيًا واجتماعيًا واقتصاديًا قوامه التنمية البشرية، وعندما يتم إضافة صفة الاستدامة للمفهوم التنمية البشرية بأنها تعني جميع السياسات الاقتصادية والمالية والتجارية والصناعة والزراعة واقتصاديات الطاقة بحيث أن تتم صياغتها والتخطيط لها لتحمل عنصر التواصل بيئيا، اقتصاديا، اجتماعيا، **والتنمية البشرية المستدامة** «هي عملية تهدف إلى زيادة الخيارات المتاحة أمام الناس، وتركز تلك الخيارات الأساسية في أن يحيا الناس حياة طويلة خالية من العلل وأن يكتسبوا المعرفة وأن يحصلوا على الموارد اللازمة لتحقيق مستوى حياة كريمة»[4]، ومن ثم فإن للتنمية جانبان: الأول هو تشكيل القدرات البشرية مثل تحسين الصحة والمعرفة والمهارات. والثاني يتمثل في انتفاع الناس بقدراتهم المكتسبة في المجالات الشخصية أو الإنتاجية أو الثقافية أو

(1) المرجع السابق، ص9.

(2) الأمم المتحدة، لجنة التنمية المستدامة، إرشادات لإعداد إستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة في آلافية الجديدة، ورقة المعلومات الأساسية رقم (13)، نيويورك، 2002، ص ص 8-9.

(3) عبد القادر نصير، البيئة والتنمية المستدامة التكامل الاستراتيجي للعمل الخيري، مرجع سبق ذكره، ص9.

(4) برنامج الأمم المتحدة الإنمائية، تقرير التنمية البشرية، نيويورك، جامعة أكسفورد، القاهرة، وكالة الأهرام للإعلان، 1990، ص19.

الاجتماعية أو السياسية. ولكي تكون التنمية البشرية ناجحة فإنه لا بد من تواجد توازن دقيق بين هذين الجانبين.

تُعد التنمية البشرية المستدامة منظور يتناول التنمية بطريقة تعني بكيفية توزيع ثمارها وآثارها الاجتماعية والبيئية، ومن عناصر التنمية البشرية المستدامة: **المقدرة البشرية**: قدرة البشر على القيام بنشاطات منتجه وخلاقة. **الاستدامة**: بمعنى عدم إلحاق ضرر بالأجيال القادمة سواء بسبب استنزاف الموارد الطبيعية وتلويث البيئة أو الديون العامة التي يتحمل عبئها الأجيال اللاحقة. **المساواة**: معنى تكافؤ الفرص المتاحة أمام كل إفراد المجتمع بغض النظر عن العرف، الجنس، الأصل، اللون. **التمكين**: فالتنمية تتم بالناس وليس فقط من أجلهم.[1]

إذًا فإن التنمية المستدامة هي تعبير عن التنمية التى تتصف بالاستقرار، وتمتلك عوامل الاستمرار والتواصل، وهي ليست واحدة من تلك الأنماط التنموية التي درج العلماء على إبرازها مثل **التنمية الاجتماعية** وهي «تلك العملية التي تنطوي على إحداث بعض التغييرات التنظيمية المخططة لتحقيق تلاؤم أفضل بين الاحتياجات الإنسانية والسياسات والبرامج الاجتماعية»[2]. **والتنمية الاقتصادية** التي تعني «عملية زيادة الدخل القومي الحقيقي واطراد هذه الزيادة خلال فترة زمنية طويلة، بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من زيادة عدد السكان (أي معدل الزيادة في نمو الدخل أكبر من معدل زيادة عدد السكان) مما تقود هذه الزيادة إلى تغير في الهيكل الاقتصادي، أي أن التنمية الاقتصادية تهتم بكل ماله قيمة مادية في بيئة الإنسان كالزراعة والصناعة وما إليها»[3]. وبهذا نجد أول من استخدم مفهوم التنمية الاقتصادية المستدامة (ادوار باربير)، لقد اعترف بصعوبة وضع تعريف لمفهوم التنمية المستدامة ولكنه حدد أربع مظاهر أساسية لها هي:

1 – التنمية المستدامة تختلف عن التنمية التقليدية لكونها أشد تداخلا وأكثر تعقيدا خاصة فيما يتعلق بما هو طبيعي وما هو اجتماعي في التنمية.

(1) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مقدمة في مفهوم التنمية البشرية المستدامة، الأردن، 2003، ص3.
(2) منال محمود، التنمية والمجتمع مدخل نظري لدراسة المجتمعات المحلية، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 2001، ص12.
(3) محمد شفيق وآخرون، أبعاد التنمية في الوطن العربي، عمان، دار المستقبل، 1991، ص123.

2 – التنمية المستدامة تتوجه أساسا إلى تلبية متطلبات واحتياجات أكثر الشرائح فقرًا في المجتمع وتسعى للحد من تفاقم مشكلة الفقر في العالم.

3 – لها بعد نوعي فيما يتعلق بتطوير الجوانب الروحية والثقافية والإبقاء على الخصوصية الحضارية للمجتمعات.

4 – لا يمكن فصل عناصرها وقياس مؤشراتها لشدة التداخل في الأبعاد الكمية والنوعية. إزاء ذلك يقترح بابير إيجاد مفهوم لاستيعاب النظام الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في إطار نظري معين. من أجل تحقيق التنمية مع الحفاظ على التنوع الحيوي للكائنات والمخلوقات على الكرة الأرضية. وبنفس الوقت تلبية الحاجات والمتطلبات المادية للإنسان عبر شبكة معقدة من الإنتاج والاستهلاك والنظام الاجتماعي في هذه الحلقة يتمثل في الإبقاء على التنوع الحضاري والثقافي ويحقق العدل الاجتماعي من خلال المشاركة الفعالة في الحياة العامة.

فالتنمية المستدامة بالنسبة له تمثل التنمية التي تحقق التوازن، بين النظام البيئي والاقتصادي والاجتماعي، وتساهم في تحقيق أقصى قدر من النمو والارتقاء في الحياة البشرية دون أن يتأثر أي نظام سلبا بها. وبذلك فان بابير يعرف التنمية المستدامة بأنها «النشاط الاقتصادي الذي يؤدي إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية بأكبر قدر من الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة وبأقل قدر ممكن من الإضرار والإساءة إلى البيئة»[1].

استنادًا لما سبق يمكن عرض بعض التعريفات التي يمكن إن تكون الأكثر شمولًا لمفهوم التنمية المستدامة وهي كالآتي:

- التنمية التي تفي باحتياجات الحاضر دون الإضرار بقدرة أجيال المستقبل على الوفاء باحتياجاتها الخاصة، وهي تفترض حفظ الأصول الطبيعية لإغراض النمو والتنمية في المستقبل.
- هي تنمية اقتصادية واجتماعية متوازنة ومتناغمة، تعني بتحسين نوعية الحياة، مع حماية النظام الحيوي.

(1) فلاح شفيع، التنمية المستدامة، لندن، شبكة المعلومات الدولية، 2008، ص ص 13–16.

- هي تنمية اقتصادية واجتماعية مستمرة، دون الإضرار بنوعية الموارد الطبيعية التي تستخدم في الأنشطة البشرية وتعتمد عليها عملية التنمية.
- هي التنمية التي تقوم أساسا على وضع حوافز تقلل من التلوث وتقلل من حجم النفايات والمخلفات وتقلل من حجم الاستهلاك الراهن للطاقة وتضع ضرائب تحد من الإسراف في استهلاك الماء والموارد الحيوية.

وبهذا يمكننا أن نقول أن التنمية المستدامة هي التنمية المتوازنة التي تشمل مختلف أنشطة المجتمع، باعتماد أفضل الوسائل لتحقيق الاستثمار الأمثل للموارد المادية والبشرية في العمليات التنموية، واعتماد مبادئ العدالة في الإنتاج والاستهلاك وعند توزيع العوائد، لتحقيق الرفاهية لجميع أفراد المجتمع، دون أن تحصل أضرار بالطبيعة أو بمصالح الأجيال القادمة.

ثانيًا: أهداف التنمية المستدامة

تسعى التنمية المستدامة من خلال آلياتها ومحتواها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

1 - **تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان:**

تحاول التنمية من خلال عمليات التخطيط وتنفيذ السياسات التنموية لتحسين نوعية حياة السكان في المجتمع اقتصاديًا واجتماعيًا ونفسيًا وروحيًا، عن طريق التركيز على الجوانب النوعية للنمو، وليس الكمية وبشكل عادل ومقبول وديمقراطي.

2 - **احترام البيئة الطبيعية:**

التنمية المستدامة تركز على العلاقة بين نشاطات السكان والبيئة وتتعامل مع النظم الطبيعية ومحتواها على أنها أساس حياة الإنسان، إنها ببساطة تنمية تستوعب العلاقة بين البيئة الطبيعية والبيئة المبنية، وتعمل على تطوير هذه العلاقة لتصبح علاقة تكامل وانسجام.

3 - **تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة:**

تعمل التنمية المستدامة على تنمية إحساس مواطنها بالمسئولية اتجاهها، وحثهم على

المشاركة الفاعلة في إيجاد حلول مناسبة لها من خلال مشاركتهم في إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقييم برامج ومشاريع التنمية المستدامة.

4 - **الاستغلال والاستخدام العقلاني للموارد:**

تتعامل التنمية المستدامة مع الموارد الطبيعية على أنها موارد محدودة، لذلك تحول دون استنزافها أو تدميرها، وتعمل على استخدامها وتوظيفها بشكل عقلاني.

5 - **ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع:**

تحاول التنمية المستدامة توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع، من خلال توعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي، وكيفية استخدام المتاح والجديد منها في تحسين نوعية حياة المجتمع وتحقيق أهدافه المنشودة، دون أن ينجم عن ذلك مخاطر وآثار بيئية سالبة، أو على الأقل أن تكون هذه المخاطر والآثار مسيطرًا عليها بمعنى وجود حلول مناسبة لها.

6 - **إحداث تغيير مستمر ومناسب في حاجات وأولويات المجتمع:**

وبطريقة تلائم إمكانيات وتسمح بتحقيق التوازن الذي بوساطته يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية، والسيطرة على جميع المشكلات البيئية ووضع الحلول المناسبة لها.[1].

تشمل التنمية المستدامة كافة هذه الأهداف فهي تنمية تنهض بالأرض ومواردها وتنهض بالموارد البشرية وتؤمن بها، فهي تنمية تأخذ باعتبارها البعد الزمني وحق الأجيال القادمة في التمتع بالموارد الأرضية.

ثالثًا: عناصر التنمية المستدامة

التنمية المستدامة هي تنمية لا تركز على الجانب البيئي فقط بل تشمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية فهي تنمية بأبعاد ثلاثة مترابطة ومتكاملة في إطار تفاعلي، تتسم بالضبط والتنظيم

(1) عثمان غنيم وماجدة أحمد أبوزنط، التنمية المستدامة، عمان، دار صفاء، 2007، ص ص 28-30.

والترشيد للموارد ولا يكفى وصف هذه الإبعاد أو العناصر على أنها مترابطة معًا بل أنها أبعاد مترابطة ومتداخلة ومتكاملة، ويمكن التعامل مع هذه العناصر على أنها منظومات فرعية لمنظومة التنمية المستدامة، التي يمكن تحديدها فيما يلي:

أ- **العنصر الاقتصادي**: يستند إلى المبدأ الذي يقضي بزيادة رفاهية المجتمع إلى أقصى حد والقضاء على الفقر من خلال استغلال الموارد الطبيعية والتركيز على الاحتياجات الأساسية لفقراء العالم الذين ينبغي إيلاؤهم الأولوية الأولى.

ب- **العنصر الاجتماعي**: يشير إلى العلاقة بين الطبيعة والبشر، وإلى النهوض برفاهية الناس، وتحسين سبل الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية، والوفاء بالحد الأدنى من معايير الأمن، واحترام حقوق الإنسان . كما يشير إلى تنمية الثقافات المختلفة، والتنوع، والتعددية، والمشاركة الفعلية للقواعد الشعبية في ضع القرار .

ج- العنصر البيئي ويتعلق بالحفاظ على قاعدة الموارد المادية والبيولوجية والطاقة والنظم الايكولوجية والنهوض بها.[1]

وبهذا نصل إلى إن التنمية المستدامة، عملية تراكمية تتأسس على ما هو قائم، وتحقيقها هو بمثابة عملية، بقدر ما هو هدف محدد، وهي ليست نشاطًا من الأنشطة التي يترك أمر تحقيقها للمدى الطويل، بل هي كناية عن مجموعة من الأعمال القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل، والأنشطة والممارسات التي تهدف إلى معالجة دواعي القلق الملحة وفي نفس الوقت التطرق للمسائل الطويلة الأجل.

وقد اعتنقت العديد من الدول المتقدمة والنامية على السواء مفهوم التنمية المستدامة، الذي تطور مع مرور الزمن، وأصبح يركز حاليا على التنمية المستدامة بوصفها عملية تشتمل على أهداف اقتصادية واجتماعية وبيئية، أي تلك المجتمعات التي تسعى إلى تحسين مستويات الصحة العامة فيها وتحقيق نوعية حياة جيدة لسكانها على أساس مبدأ العدالة الاجتماعية. فمن خلال التتبع التاريخي لظهور مفهوم التنمية المستدامة، نجد أول انطلاقة للعالم العربي منذ

(1) البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم – التنمية المستدامة في عالم دائم التغير، واشطن، 2003، ص36.

الإعلان العربي عن البيئة والتنمية الصادرة عن المؤتمر الوزاري الأول حول الاعتبارات البيئية في التنمية الذي عقد في تونس في أكتوبر 1986 والبيان العربي عن البيئة والتنمية وأفاق المستقبل الصادر في القاهرة في سبتمبر 1991.[1]

فمن الملاحظ إن كثير من مجالات النشر والبحث ومعظم الدراسات المهتمة بالتنمية المستدامة تتناولها من منظور يركز على الحوار حول النمو والمشاكل البيئية المرتبطة بالاقتصاد في الدول النامية. فمن خلال ذلك نتساءل أين الوطن العربي في الاهتمام بمفهوم التنمية المستدامة؟

خضعت دول الوطن العربي للاستعمار الغربي بما فيها ليبيا الذي استغله ونهب خيراته، مما جعل الوطن العربي أمام مهمة مزدوجة تتمثل في التنمية التي يحتاجها الوطن العربي على كافة الأبنية من جهة وإصلاح ما أفسده الاستعمار في هذه البلاد العربية من جهة أخرى، إن الاهتمام بقضايا التنمية المستدامة في الوطن العربي مازالت دون الطموح، فبالرغم من تأكيد قمة التنمية المستدامة على ضرورة قيام كافة الدول بإعداد استراتيجيات للتنمية المستدامة ينتهي إعدادها والبدء في تنفيذها في مطلع عام 2005، الذي مضي عليه ثلاث سنوات، غير أننا نجد أغلب الدول العربية تسعى إلى وضع مثل هذه الاستراتيجيات. مثل ليبيا والأردن ودول الخليج وغيرها من الدول العربية.

أن وضع إستراتيجية ورؤية مستقبلية للتنمية المستدامة في المجتمع العربي والمجتمع الليبي بخاصة، لمواجهة التحديات الحالية والمستقبلية خلال الربع الأول من القرن الحالي يستدعي معرفة وفهمًا عميقين للحالة الراهنة لمؤشرات التنمية المستدامة في المنطقة ومقدار واتجاه التغيرات التي طرأت عليها في ضوء الضغوط الناتجة من العمليات التنموية المختلفة والقوى المحركة لها، وما تحدثه هذه الضغوط من تأثيرات على صحة الإنسان والموارد الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية.

لما كانت التنمية المستدامة تشير إلى مجموعة واسعة من القضايا وتستلزم نهجًا متعدد الجوانب لإدارة الاقتصاد والبيئة والاهتمامات البشرية والقدرة المؤسسية ويحتاج المخططون إلى معلومات لتحديد الإجراءات المطلوب اتخاذها لإحراز تقدم التنمية المستدامة، وهذه المعلومات تشمل،

(1) عبد القادر نصير، البيئة والتنمية المستدامة التكامل الاستراتيجي للعمل الخيري، مرجع سبق ذكره، ص9.

الوضع الراهن للأمور، والاتجاهات ونقاط الضغط، وأثر التدخلات. وتتيح المؤشرات لمتخذي القرارات وواضعي السياسات أن يعرفوا ما إذا كانوا في الطريق الصحيح، كما تساعد على رصد التقدم المحرز نحو التنمية المستدامة، وقد اعترف مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية (قمة الأرض) بأهمية وجود مؤشرات التنمية المستدامة وذلك لتوفير أسس راسخة القرار على المستويات كافة وللمساهمة في استدامة ذاتية التنظيم للنظم البيئية والإنمائية[1]، فمن خلال ذلك نحاول رصد بعض مؤشرات التنمية المستدامة في المجتمع الغربي الليبي:

رابعًا: بعض مؤشرات التنمية المستدامة «ليبيا نموذجًا»

تاريخ المجتمعات حافل بالدلائل التي تشير إلى أن النظم والأنساق الاجتماعية بمؤسساتها المختلفة، قد تعرضت إلى تغيرات وتحولات مختلفة، كما أن اختلاف ظروف وأوضاع هذه المجتمعات أدى إلى اختلاف حدة تلك التغيرات، والمجتمع الليبي كواحد من هذه المجتمعات شهد أحداثًا كثيرة أثرت على نظمه وأنساقه الاجتماعية وأحدثت بها تغيرات جوهرية، فقد عانى المجتمع الليبي فترة طويلة من ويلات الاستعمار بدءا من الحكم العثماني في منتصف العقد الرابع من القرن التاسع عشر والغزو الإيطالي عام 1911ف الذي كان هدفه تحويل ليبيا إلى ساحل رابع لإيطاليا الفاشية آنذاك، وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وخسارة ايطاليا وحلفائها، تحصل المجتمع الليبي على استقلاله المزيف 1952 ف[2].

ومع اكتشاف البترول في بداية الستينات زاد الاهتمام بوضع خطط تنموية (ثلاثية وخماسية) تطمح لتنمية الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية ورفع مستوى الحياة لدى أفراد هذا المجتمع غير أنه ـ كما يذكر التير قد تعثرت هذه الخطط حتى عام 1956 ولم تدخل حيز التنفيذ الفعلي أو تحقق الأهداف التي كانت تنشدها[3].

(1) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا (الإسكوا)، تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة في بلدان الإسكوا، نيويورك، 2001، ص1.

(2) هنري حبيب، ليبيا بين الماضي والحاضر، «ت» شاكر إبراهيم، طرابلس، المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع، 1981، ص30.

(3) مصطفي التير، مسيرة تحديث المجتمع الليبي: مواءمة بين القديم والجديد، بيروت، معهد الإنماء العربي، 1992، ص275.

وفي الثلث الأخير من عام 1969، شهد المجتمع الليبي تغيرا جذريًا في الأوضاع السياسية بقيام ثورة الفاتح من سبتمبر والتي تعتبر نقطة تحول كبرى في تاريخ التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي تجسدت في برامج التنمية الشاملة التي تسعى لتحقيق النهضة والرقي والتقدم لهذا المجتمع، وفي عام 1972 صدر قانون ينص على تعديل الهيكلية الإدارية لمجلس التخطيط الأعلى فأصبح يرأسه رئيس مجلس قيادة الثورة وعدل في اسمه ليصبح وزارة التخطيط وقد قام هذا المجلس بالعديد من الخطط كان أولها الخطة الثلاثية (73-1975)، ثم توالت الخطط التنموية بالمجتمع الليبي فأقيمت الخطة الخماسية (76-1980) والتي هدفت إلى تخليص الاقتصاد القومي من الاعتماد التام على مورد النفط فقط، وذلك بزيادة المخصصات المالية لقطاعي الزراعة والصناعة النفطية والصناعات الثقيلة وزيادة كفاءة العنصر الوطني[1]. وبما إن الوضع القائم للتنمية المستدامة يقاس في أي دولة أو إقليم بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسسية وبهذا يمكننا إن نقوم بتحليل واقع التنمية المستدامة في المجتمع العربي الليبي من خلال الاعتماد على مجموعة من المؤشرات:

أولًا: المؤشرات الاجتماعية:

أ- معدل البطالة:

يشمل هذا المؤشر جميع أفراد القوى العاملة الذين ليسوا موظفين يتقاضون مرتبات أو عاملين مستقلين كنسبة مئوية من القوى العاملة، حيث تتفاوت مستويات التشغيل ومعدلات نمو فرص العمل، والقوى العاملة والنشطين اقتصاديا تفاوتا ملحوظا بين الدول العربية، وفقا لظروفها الاقتصادية، ونتيجة للتباين في الإمكانات والموارد والاختلافات في البنية الهيكلية لاقتصادياتها، وبالتالي تتفاوت معدلات البطالة فيما بينها. ويقدر متوسط نسبة البطالة في الدول العربية بنحو 15 ٪ من إجمالي قوة العمل، أي بمعنى أن حوالي 15 مليون عاطل قادرون على العمل ولا يجدونه ويبحثون عنه . ويعد هذا الرقم هو الأعلى بين الأقاليم الرئيسة في العالم، ووفقا للبيانات المتاحة خلال عامي(1995-2002) تفاوتت معدلات البطالة في الدول العربية ما بين 31.1 ٪ في فلسطين و27.3 ٪ في الجزائر و15.3 ٪ في الأردن، وصولًا إلى 1.1 ٪ في

(1) المرجع السابق، ص279.

الكويت[1]. وعن نسبة البطالة في المجتمع العربي الليبي يتضح من تعداد السكان عام 1995، أن حوالي 11 ٪ من أرباب الأسر عاطلين عن العمل أي أن حوالي 64 ألف أسرة لا يوجد لديها مصدر دخل محدد، ومن جهة ثانية يتضح من النتائج نفسها أن نسبة البطالة بين فئة العاملين اقتصاديا تصل إلى حوالي 11.7 ٪ من إجمالي السكان الليبيين فوق 15 سنة، والملاحظ أن نسبة البطالة بين الذكور أكبر منها بين الإناث، إذ بلغت في الحالة الأولى ما يعادل 11.4 ٪ من أجمالي الذكور في سن العمل، أما الإناث فلم تتعد نسبة انعدام المشاركة الاقتصادية المباشرة (البطالة) عن 8 ٪.[2]

ب- نوعية الحياة «الصحة»:

هنالك ارتباط وثيق بين الصحة العامة وتحقيق التنمية المستدامة حيث جاء في تقرير التنمية البشرية 1999، أن الصحة لا يعنى غياب المرض والوهن فحسب، بل حالة كاملة للسلامة البدنية والذهنية والاجتماعية، وتكمن فلسفة هذا التعريف ورؤيته الإجرائية، في أن النظر إلى مشكلات التسيير الصحي والتخطيط لتجاوزها، يجب أن لا يركز على الوقاية أو على علاج الإمراض الواضحة المعروفة، بل التصدي لتلك المشكلات في إطار أوسع لسلامة الفرد والمجتمع، وبالتالي نتجاوز المعنى الطبي الضيق للصحة[3].

لذلك أولت ثورة الفاتح اهتماما كبيرا وبالغا بالصحة، إذ أن تطور الخدمات الصحية والبيئية له تأثير في نجاح أو فشل خطط التنمية المستدامة، وقد تبلور هذا الاهتمام في إستراتيجية ثابتة لهذا القطاع تسعى لأن تكون الرعاية الصحية حق يكفله المجتمع لجميع المواطنين، وان التمتع بأعلى مستوى من الصحة هو أحد الحقوق الأساسية لكل مواطن، وأن الاهتمام بصحة المواطن يعتبر عاملا أساسيا في دفع عجلة التقدم والتغيير على المستويين الاجتماعي والاقتصادي، فكلما تكاملت صحة المواطن الجسمية والنفسية أصبح أكثر قدرة على العمل والإنتاج وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.[4]

(1) منظمة العمل العربية، احصاءات العمل في الوطن العربية، المجلد (10)، القاهرة، 2004، ص60.
(2) الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان بالجماهيرية 1995، طرابلس، 1998، ص ص 41-58.
(3) ليبيا، تقرير التنمية البشرية، الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق طرابلس، الجماهيرية، 1999، ص 99.
(4) مجموعة من الأساتذة، التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ليبيا الثورة في 30 عاما، (69-1999)، الدار الجماهيرية للنشر، 1999، ص555.

ولأن قياس الخدمات الصحية من حيث توافرها وجودتها يكون من خلال العديد من المؤشرات الكمية والكيفية، منها مقدار الأنفاق على هذا القطاع في خطط التنمية الاجتماعية (المخصصات المالية)، وبالنظر إلى خطط التنمية من 70-1972 نجد أن المبلغ المرصود للخدمات الصحية يقدر بحوالي 50.9 مليون دينار في حين أنفق على الخطة الخماسية الثانية 81-1985 مبلغ وقدره 402.1 مليون دينار من أجمالي المخصصات للخطة عموما[1].وبالرغم من أن الباحثة ليست في صدد تقييم خطط التنمية، إلا أن هذا الأجراء قد يمكن من توضيح عمق الصورة التي تظهرها المؤشرات الكمية لهذا القطاع، ففي عام 1998 بلغت نسبة مخصصات هذا القطاع 55.50 مليون دينار، أي بنسبة تفوق 91.8 ٪ وهذا بذاته يعتبر معدلا منخفضا مقارنة بأعوام أخرى بعد ثورة الفاتح، إذ في عام 1981 فاقت نسبة الصرف 109 ٪وعام 1979 فاقت النسبة 101 ٪ [2].

أما من ناحية المؤشرات الصحية والتي من أهمها معدل الأطباء لكل 10 آلاف نسمة من السكان فقد بلغ هذا المعدل في المجتمع الليبي فيما بين عامي 85-1994 ما يعادل 15 طبيبا لكل 10 آلاف نسمة من السكان، كذلك معدل وفيات الأمهات الذي بلغ في نفس الفترة حوالي 5 أمهات تتوفي في كل 10 آلاف حالة ولادة ولا يبدو أن هذا المعدل منخفضا إذ حققت بعض الدول العربية أقل من ذلك، فالكويت، مثلا بلغ فيها هذا المعدل حوالي 0.52 حالة في كل 10 آلاف حالة ولادة وفي البحرين 1.5 وفي السعودية 1.7 وعمان 2.0 حالة في كل 10 آلاف حالة ولادة[3] فقد كان عدد الأطباء في المجتمع الليبي عام 1969 (795) طبيبا، وارتفع هذا العدد إلى 5770 طبيبا عام 1998، وفي الوقت الذي تحققت فيه هذه الزيادة في معدل الأطباء بنسبة تفوق 700 ٪ عما كان عليه عام 1969[4]. ونظرًا لاهتمام الدولة بهذا القطاع تحسنت صحة الأفراد في هذا المجتمع خلال العقود الثلاثة الماضية، فبعد أن كان المواطن الليبي لا يعيش بالمعدل أكثر من 46 سنة في الستينيات، فإن معدل عمره الآن يصل إلى 70 سنة، كما انخفضت معدلات

(1) المرجع السابق، ص556.

(2) المرجع السابق، ص 563.

(3) ذياب البدانية، واقع وافاق الجريمة في المجتمع العربي الليبي، الرياض، اكاديمية نايف للعلوم الامنية، 1999، ص ص 97-153.

(4) مجموعة من الأساتذة، التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص 581.

وفيات الأطفال الرضع، مما جعل ليبيا في مضمار التنمية البشرية من بين النماذج المتميزة في العالم الثالث، فقد انخفض المعدل من 118 ألف عام 1973 إلى 24.4 ألف خلال 1995، وقد شمل هذا الانخفاض كلًا من سكان المدن والأرياف على حد سواء مما يدل على التوسع الأفقي الكبير في الخدمات الصحية وتوزيعها بشكل عادل بين المناطق، وتفيد دارسات التنمية البشرية ارتفاع مستوى الحالة الغذائية للمجتمع الليبي حيث أتاحت وفرة الغذاء للفرد الليبي الواحد 3787 سعرا حراريا وهو معدل عالٍ يفوق بكثير المعدل الدولي المتفق عليه للبالغين من الذكور والإناث الذي يقدر حوالي 2400 سعر حراري كما يرتفع فوق معدل البلدان الأوروبية.[1]

ج- التعليم:

وهو من المطالب الأساسية للتنمية المستدامة لارتباط مستويات التعليم بالتقدم الاجتماعي والاقتصادي المتحقق في أي مجتمع، فالتعليم يُعد بمثابة العملية التي بمقتضاها تستهدف تغيير المجتمع وتحديثه، إذ أن العملية التي يتم بمقتضاها بناء الإنسان في حد ذاته، وإعداده ليكون مواطنا صالحا لمجتمعه، وحددت الأجندة أهداف التعليم في ربط التعليم بحاجات التنمية المستدامة، وزيادة فرص التدريب، وزيادة في توعية المواطنين، ويستخدم لقياس هذا المؤشر كل من نسبة الأشخاص الذين تتجاوز أعمارهم 15 سنة والذين هم أميون والمعدل الإجمالي للالتحاق بالمدارس الثانوية والذي يبين مستوى المشاركة في التعليم الثانوي.

وعن المعدل الإجمالي للالتحاق مرحلة التعليم الثانوي، نجد أن عدد الطلاب قد زاد زيادة ملحوظة فيما بين عامي 70-2006، حيثُ زاد هذا العدد من (14100) في العام الدراسي 70-1971 إلى حوالي (244070) طالبا عام 98-1999،[2] وقد وصل في العام الدراسي 2005-2006 إلى (348872) طالبا[3].

وتشير نتائج التعدادات التي أجريت عام 1995، أن نسبة الأمية انخفضت ما بين عامي

(1) علي الحوات وآخرون، مسيرة التعليم العالي في ليبيا إنجازات وطموحات، طرابلس، منشورات النقابة العامة لأعضاء هيأة التدريس الجامعي، 2005، ص8.

(2) اللجنة الشعبية العامة للتعليم والتكوين المهني، ثلاثون عاما من أجل بناء الإنسان، مسيرة التعليم والتدريب المهني بالجماهيرية (69-1999)، مركز تخطيط التعليم بالجماهيرية، ص ص 37-70.

(3) الكتاب الإحصائي، نشرة سنوية تصدر عن الهيئة العامة للمعلومات، ليبيا، طرابلس، 2005، ص 70.

(84-1995) من 32.38 ٪ إلى 18.69 ٪ على التوالي، وتتفاوت النسبة بين الذكور والإناث حيث بلغت 18.25 ٪ للذكور و47.12 ٪ للإناث عام 1984، بينما انخفضت النسبة في عام 1995 إلى 10.45 ٪ للذكور و21.21 ٪ للإناث[1]. وفي حال تتبع نسبة الأمية في المجتمع الليبي عبر التعدادات السكانية والمسح الاقتصادي والاجتماعي من (73-2003)، سيلاحظ أنه في الوقت الذي تنقص فيه أمية الذكور تزداد نسبة أمية الإناث، حيث بلغت نسبة أمية الذكور عام 1973 حوالي 33 ٪، بينما بلغت نسبة الأمية بين الإناث 64 ٪، وفي عام 1984 قدرت نسبة الأمية لدى الذكور 30 ٪ بينما كانت عند الإناث بنسبة 70 ٪، وكذلك الحال في عام 1995 فقد كانت نسبة أمية الذكور 28 ٪، وترتفع عند الإناث لتبلغ نسبة٪72، وبمقارنة هذه النسب بعامي 2002-2003 كانت نسبة الأمية، لدى الذكور حوالي 6.78 ٪، في حين ترتفع هذه النسبة لدى الإناث إلى حوالي 18.67 ٪ وإجمالي نسبة الأمية 25.4 ٪ في المجتمع العربي الليبي[2]، حيثُ يشكل الأميون أكثر من 39 ٪ السكان البالغين في الوطن العربي وتتفاوت هذه النسبة مابين 71 ٪ كحد أعلى في اليمن و9 ٪ كحد أدنى في الأردن[3].

ومن خلال البيانات التي تم تناولها يتبين أن التعليم قد حقق تقدمًا ملحوظًا، حيث انخفضت نسبة الأمية وأصبح التعليم في المجتمع الليبي حقا أساسيا لكل فرد، وهذا راجع إلى دور الدولة الفعال نحو الاهتمام برقي المجتمع.

د- معدل النمو السكاني:

أن التعرف على التركيبة السكانية لأي مجتمع من المجتمعات يعد من الأمور البالغة الأهمية في التخطيط وتطوير التنمية والنشاط الاقتصادي والاجتماعي لأي بلد، وذلك لإيجاد حالة من التوازن بين مؤشرات النمو السكاني ومعدلات التنمية المستدامة، حيث ينتج في حالة ارتفاع معدلات النمو السكاني عن معدلات النمو الاقتصادي ـ خلل يولد مشاكل اقتصادية

(1) الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان بالجماهيرية 1995، مرجع سبق ذكره، ص ص46-49.

(2) المسح الاقتصادي والاجتماعي لعامي 2002-2003، الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، قطاع الإحصاء والتعداد، طرابلس، 2003، ص 24.

(3) صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية، التقرير السنوي لعام 2004، نيويورك، 2004، ص 14.

واجتماعية عديدة يصعب حلها، لوجود علاقة قوية بينهما تعمل بصورة عكسية. وتواجه الدول خطر الانفجار السكاني وقصور خطط التنمية المستدامة على استيعاب الزيادة السكانية وتوفير متطلبات الحياة مما ينعكس ذلك على تفاقم مشكلة الفقر ومشكلة البيئة لديها ومشاكل اجتماعية متعددة، يقيس هذا المؤشر معدل النمو السكاني للسنة ويعبر عنه كنسبة مئوية، ووفقا لتقديرات الأمم المتحدة يقدر متوسط معدل النمو السكاني العربي خلال الفترة 1995 – 2003 بنحو 2.4 ٪ متراجعا من حوالي 2.6 ٪ خلال الفترة 1985–1995، ورغم هذا التراجع لازال هذا المعدل الأعلى بين أقاليم العالم الرئيسة ما عدا أفريقيا، إذ بلغ متوسط معدل الدول المتقدمة 0.8 ٪ والدول النامية 1.9 ٪ [1] ووفقا لتقديرات نتائج تعدادات عدد السكان الليبيين «1984–1995–2006» حيث يقدر متوسط معدل النمو 4.21 ٪ عام 1984 منخفضًا إلى 2.86 ٪ عام 1995، وزاد انخفاضه عام 2006 إلى 1.83 ٪. [2]

هـ- تطور خدمات الإسكان:

أشار لوجلي في بحثه لنموذج النمو الحضري والتغيير الاجتماعي والثقافي والاقتصادي في ليبيا «إلى أن السكن يعتبر من ضرورات الحياة، والسكن الذي تتوفر فيه متطلبات الحياة الصحية دليل على تحديث المجتمع، وقد حاولت بعض الدول أن تلجأ إلى ما هو معروف بالإسكان الصناعي أو المساكن الجاهزة لحل مشكلة الإسكان ـ التي صارت مشكلة العصر ـ كما هو الحال في المجتمع الليبي»[3] . ومنذ قيام ثورة الفاتح رفعت ليبيا شعار المسكن الصحي واللائق لكل مواطن، ولهذا عملت إلى رصد الإمكانيات المالية من أجل توفر المسكن الملائم لجميع الأسر والتخلص من البيوت البدائية والأكواخ، ومن خلال خطط الإسكان العام، والإسكان الاستثماري، والإسكان الزراعي، وإسكان محدودي الدخل، ومنح أعداد كبيرة من القروض العقارية عن طريق برامج وإدارات للإقراض بالمصارف وساهمت الخزانة

(1) نوزاد الهيتي، التنمية المستدامة في المنطقة العربية الحالة الراهنة والتحديات المستقبلية، مجلة علوم إنسانية، السنة الثالثة، العدد25، صفحات 1-25، 2005، ص 10.

(2) الكتاب الإحصائي، نشرة سنوية تصدر عن الهيئة العامة للمعلومات، مرجع سبق ذكره، ص27.

(3) لوجلي الزوي، المدينة المتغيرة، بنغازي، منشورات جامعة قاريونس، 1999، ص 294.

العامة بتمويل نسبة عالية من تكاليف إنشاء المساكن[1]. ودلت بيانات قطاع الإسكان، على أن الأكواخ التي كانت تشكل حوالي 45 ٪ من البنية السكنية قبل قيام ثورة الفاتح قد تم القضاء عليها كنمط متدني من السكن نتيجة لبرامج خطط التنمية المتعاقبة ولم يتجاوز مجملها أكثر من 2.8 ٪ من مجموع المساكن وفق نتائج تعداد 1995 [2]. وحسب تقرير التنمية البشرية 1999 ونتائج المسح الاقتصادي والاجتماعي ارتفاع نسبة المساكن الحديثة المتمثلة في السكن الأفقي (حوش) فقد ازداد رصيدها من (52.20 ٪) عام –1964 إلى 69.7 ٪ عام 1995، حيث نقص قليلا في عام 2003، حيث بلغ عدد السكن الأفقي إلى 60.34 ٪، مما يدل على التطور السكاني والتغير من الحديث إلى الأكثر حداثة، وينسحب التطور ذاته إلى السكن العمودي (الشقق) فقد ازداد رصيدها من 1.7 ٪ عام 1964 إلى 16.7 ٪عام 1995،[3] وتصل نسبتها عام 2003 إلى 20.27 ٪ في حين نجد التطور ذاته على المساكن الحديثة المستقلة (فيلا)، حيث ارتفعت نسبتها من 1.4 ٪ عام 1964 إلى 10.8 ٪ عام 1995 . وتزيد ارتفاعا عام 2003 إلى 15.74 ٪ [4].

ثانيًا: المؤشرات الاقتصادية:

يرى الهمالي أن التغير في الاقتصاد الليبي ابتدأ منذ الستينيات ـ أي باكتشاف النفط ـ وأن النمو في الدخل القومي مؤشر جيد وثابت لنجاح العملية التنموية[5]. وقد مثل النفط مورد اقتصادي في غاية الأهمية بالنسبة للمجتمع الليبي. لأنه ساهم في نجاح عمليات التنمية في المجتمع الليبي[6]. هنالك عدة مؤشرات يتم بموجبها قياس البعد الاقتصادي، فمن بينها معدل النمو الاقتصادي الحاصل في المجتمع، ونمط الاستهلاك والإنتاج، وذلك من خلال الأداء

(1) مجموعة من الأساتذة، التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص 457.

(2) ليبيا، تقرير التنمية البشرية، الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق طرابلس، مرجع سبق ذكره، ص90.

(3) المرجع السابق، ص 90.

(4) المسح الاقتصادي والاجتماعي لعامي 2002-2003، الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، مرجع سبق ذكره، ص 35.

(5) عبد الله الهمالي، التحديث الاجتماعي معالمه ونماذج من تطبيقاته، مصراتة، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، 1986، ص 51.

(6) عبد الكريم عبد النبي، الإدارة والتنمية في ليبيا، دراسة ميدانية للإدارة وحقوقها وانعكاساتها على التنمية الاجتماعية والاقتصادية في مدينة بنغازي، بنغازي، منشورات جامعة قاريونس، 1995، ص ص 19–20.

الاقتصادي المتمثل في معدلات النمو في الناتج القومي وحصة الفرد منها، والتبادل التجاري بالتصدير والاستيراد للسلع والخدمات، والوضع المالي الذي يقاس بحجم الديون والمساعدات الخارجية ونسبتها إلى الناتج القومي الإجمالي وحصة الفرد منها . مدى كثافة استخدام مواد الخام في الإنتاج، وحصة استهلاك الفرد من الطاقة، كمية النفايات الصناعية والمنزلية وفي كيفية إعادة تدويرها، والنقل والمواصلات تقاس بالمسافة التي يقطعها كل فرد سنويا.[1]

وكل هذه المؤشرات تمثل أهم القضايا الأساسية المتعلقة بالتنمية المستدامة، لان لها تأثير كبير في استنزاف الموارد الطبيعية واستحواذ الأجيال الحالية من نصيب الأجيال القادمة، وهي تشمل كذلك نمط وأسلوب الاستهلاك المفرط لحد الإسراف أو القلة لحد الفقر لبعض الطبقات الاجتماعية في دول العالم الأقل نموا. وتأثير ذلك على التنمية المستدامة . فمن خلال ذلك نحاول عرض بعض المؤشرات المتعلقة بالبعد الاقتصادي في المجتمع العربي الليبي:

أ- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:

يعد مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من بين المؤشرات القوة الدافعة للنمو الاقتصادي، ويقيس مستوى الإنتاج الكلي وحجمه، ومع انه لا يقيس التنمية المستدامة قياسا كاملا، فإنه يمثل عنصرا مهما من عناصر نوعية الحياة، وتوضح البيانات المتعلقة بمتوسط نصيب الفرد الليبي من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية إلى أنه قد شهد ارتفاعا من(4874.3) دولار ويعادل بدينار الليبي (3155.2) عام 2001 إلى (5128.2) دولار ويعادل بدينار الليبي (6413.5) عام 2004، بينما تشير البيانات عن تطور نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي بالأسعار الثابتة إلى أنه قد شهد ارتفاعا من(4024.6) دولار ويعادل بالدينار الليبي (2605.2) عام 2001 إلى (2109.3) دولار ويعادل بالدينار الليبي (2637.9) عام 2004[2] وفيما يخص نصيب الفرد العربي من الناتج المحلي الإجمالي أنه قد شهد ارتفاعا من (2096) دولار عام 1995 إلى (2492) دولار في عام 2003، غير أنه مازال منخفضا مقارنة مع (7804) دولار على المستوى العالمي و(4054) دولار على صعيد الدول النامية[3].

(1) فلاح شفيع، التنمية المستدامة، مرجع سبق ذكره، ص 16.
(2) الكتاب الإحصائي، نشرة سنوية تصدر عن الهيئة العامة للمعلومات، مرجع سبق ذكره، ص ص 147-148.
(3) صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2004، أبو ظبي، 2004، ص16.

ب- نسبة إجمالي الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي:

إما مؤشر نسبة إجمالي الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي يقصد بهذا المؤشر الإنفاق على الإضافات إلى الأصول الثابتة للاقتصاد كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، ويقيس المؤشر نسبة الاستثمار إلى الإنتاج، وتشير التقديرات على مستوى الدول العربية إلى انخفاض هذا المؤشر خلال الخمس عشر سنة المنصرمة من 21.9 ٪ في عام 1990 إلى 20.5 ٪ في عام 2003، وتتفاوت النسبة بين الدول العربية، فقد حققت قطر في عام 2003 أعلى قيمة مقدرة للاستثمار الإجمالي الثابت كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، إذ بلغت هذه النسبة 31.5 ٪، تليها الجزائر 29.8 ٪وقد بلغت ليبيا 22.4 ٪ كنسبة مئوية من الناتج المحلى الإجمالي، ومن جهة أخرى كان الاستثمار الإجمالي الثابت كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي هو الأدنى في الكويت، إذ قدر بنحو 8.7 ٪ [1] ومن خلال البيانات الواردة يتبين لنا إن المجتمع الليبي بلغ عام 2000 نسبة الناتج المحلى الإجمالي 26.3 ٪ وقد انخفض في السنة التي يليها 2001 إلى 1.7 ٪، وقد زاد زيادة عالية 2002 إلى 43.3 ٪ ثم انخفض عام 2004 إلى 31 ٪ وصولا عام 2005 إلى 33.6 ٪ نلاحظ من ذلك تذبذب معدلات نمو الناتج المحلى الإجمالي حسب الأنشطة الاقتصادية في ليبيا خلال 2000-2005.[2]

ج- رصيد الحساب الجاري كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي:

أما فيما يخص رصيد الحساب الجاري كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي ـ الذي يقيس درجة مديونية الدول ويساعد في تقييم قدرتها على تحمل الديون، ويربط هذا المؤشر بقاعدة الموارد، مما يوضح قدرة الدولة على نقل الموارد إلى إنتاج الصادرات بهدف تعزيز القدرة على التسديد، حي بلغت نسبة رصيد الحساب الجاري كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي العربي 8.8 ٪، فقد حققت ليبيا نسبة عالية لفائض الحساب الجاري للناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغت 16.6 ٪ في ليبيا عام 2003.[3]

(1) المرجع السابق، ص 20.

(2) الكتاب الإحصائي، نشرة سنوية تصدر عن الهيئة العامة للمعلومات، مرجع سبق ذكره، ص 141.

(3) المرجع السابق، ص157.

د- السلع التموينية:

إما فيما يخص دعم السلع التموينية في المجتمع العربي الليبي حيث بلغ إجمالي الدعم (88) مليون دينار عام 1995، وحيث بلغ نصيب الفرد الليبي من هذا الدعم (20.46) دينار ليبي، بينما ارتفع إجمال الدعم عام 2005 إلى (800) مليون دينار، بلغ نصيب الفرد إلى (133.3) دينار ليبي، أما فيما يخص الاستيراد السلعي لعام 2005 للمجتمع الليبي فقد بلغت القيمة بالعملة المحلية بالدينار إلى (548692769160)، وهذا حسب سعر الصرف على أساس يورو يساوي (1.6364) دينار في تلك الفترة.[1].

هـ - التجارة الخارجية:

أما فيما يخص التجارة الخارجية في المجتمع الليبي وتوضح البيانات المتعلقة بقيمة الصادرات والمعاد تصديره إلى أنه قد شهد ارتفاعا من (5221.4) دينار عام 2000 إلى (31148.0)دينارعام 2005، في حين بلغ قيمة الواردات عام 2000 إلى (1911.4) دينار وزادت إلى (7953.5) دينار عام 2005، أما فيما يتعلق بالميزان التجاري فقد بلغ عام 2000 إلى (3310.0) دينار وزاد عام 2005 إلى (231945.5) دينار[2].

و- معدل استهلاك الطاقة الكهربائية:

وأخيرًا: معدل استهلاك الطاقة الكهربائية حيث يعتبر مؤشرا مهما يدل على التقدم والازدهار والرفاه الاقتصادي لذلك المجتمع.وعليه فقد بلغ إجمالي الاستثمار الفعلي بهذا القطاع في الفترة 1970-1996 إلى 3042.3 مليون دينار ليبي، ونجم عن هذا الاستثمار ارتفاع متوسط استهلاك الفرد للطاقة الكهربائية من 337 كيلو وات في الساعة في عام 1970، ليصل حوالي 2078 كيلو وات في الساعة للفرد في عام 1988، أي بزيادة تقدر بحوالي 6 أضعاف، وكما زاد متوسط استهلاك الفرد من الطاقة الكهربائية حوالي 2360 كيلو وات في عام 1997.[3] وهذا مما يدل على أن الاستثمارات الكبيرة في قطاع الكهرباء قد ساهمت فعلا في أحداث تطور

(1) المرجع السابق، ص ص 132-135.
(2) المرجع السابق، ص 151.
(3) مجموعة من الأساتذة، التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص 450.

في قطاع الكهرباء بصورة مطرده وملحوظة، وقد جاءت هذه الزيادة في متوسط استهلاك الأفراد للطاقة الكهربائية بالمجتمع الليبي بعد مدة حوالي 4000 كيلو متر من خطوط نقل التيار الكهربائي حتى عام 1988، وازداد عدد الخطوط عام 1997 لتصل إلى 11606 كيلومتر[1]. ولقد ازداد استهلاك الكهرباء لدى معظم سكان المجتمع الليبي، فمن خلال نتائج التعداد السكاني 1995 والذي يوضح أن ما يعادل 96.23 ٪ من إجمالي الأسر الليبية تستخدم الكهرباء كمصدر أساسي للطاقة في منازلهم[2]. وحيث بلغ نصيب الفرد من الطاقة عام 1995 إلى 3300 كيلوات، وقد زاد عام 2004 نصيب الفرد من الطاقة إلى 4000 كليوات.[3] وقد زاد أنتاج الغاز الطبيعي في المجتمع الليبي من حوالي 15.931 مليون متر مكعب عام 1973، ثم زاد ارتفاعا إلى 23.456 مليون متر مكعب عام 1979، ثم انخفض في الفترة التي يليها إلى 12500 مليون متر مكعب عام 1983، ومن ثم عاد في الارتفاع من جديد ليصل إلى 16.200 مليون متر مكعب عام 1990.[4]، وقد زاد استخدام هذا المصدر من الطاقة ليس فقط في مجال الإنتاج الصناعي بل استخدم في المنازل أيضا، فقد تبين من تعداد 1995 أن حوالي 96 ٪ من الأسر الليبية تستخدم هذا المصدر من الطاقة[5] الأمر الذي قد يشير بدرجة ما إلى مدى الحداثة التقنية التي يعيش بكنفها أفراد هذا المجتمع.

ثالثا: المؤشرات المؤسسية:

إن التطور في وسائل الإعلام والاتصال الجماهيري، دليل على اتجاه المجتمع نحو التقدم، فهو يعتبر الوسيلة التي من خلالها تحقق التقارب بين المجتمعات المختلفة وداخل المجتمع الواحد، حيث تسهل تبادل الأفكار والمعلومات، ومما يقود إلى انفتاح المجتمع الواحد على مجتمعات

(1) المرجع السابق، ص 452.

(2) الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق النتائج النهائية للتعداد العام للسكان بالجماهيرية 1995، مرجع سبق ذكره، ص37.

(3) تقرير التنمية البشرية (2006)، المرأة في الجماهيرية: المساواة مع الاختلاف، الهيئة العامة للمعلومات، ليبيا، طرابلس، ص36.

(4) مجموعة من الأساتذة، التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مرجع سبق ذكره، 345.

(5) الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان بالجماهيرية 1995، مرجع سبق ذكره، ص 39.

متعددة الثقافات.وهو يعد من المطالب الأساسية للتنمية المستدامة، وشهدت وسائل الاتصال والأعلام المختلفة في المجتمع العربي الليبي تطورًا ملحوظًا من خلال تطوير المواصلات السلكية واللاسلكية[1].

أما بالنسبة للخطوط الهاتفية الرئيسية لكل 100 نسمة فقد زاد عدد الهواتف من 15 الف عام 1970 إلى 3287 مليون خط عام 1987 أي بزيادة قدرها 11.8 خط لكل ألف نسمة وليرتفع معدل الخدمة لكل 100 من السكان 0.8 هاتفا عام 1970 إلى 11.8 هاتفا عام 1988 [2]. هذا فقد بلغ عدد مشتركي الهاتف الثابت بمختلف مناطق اتصالات الشركة العامة للبريد عام 2006 إلي(506608) مشترك[3].

في حين يشير مؤشر المشتركون في الهاتف النقال لكل 100 نسمة إلى عدد مستعملي الهواتف النقالة «الهواتف الشخصية» التي شاع استخدامها مؤخرا في المجتمع العربي الليبي، وما تمنحه من حرية الاتصال الشخصي لكل فرد، والتي تحمل قدرات تخزينية هائلة للمعلومات، بالإضافة إلى قدرتها على التراسل، بحيث ساهمت في تقليص المسافات وتسهيل تبادل الآراء والخبرات والمعلومات بين الأفراد . وحسب بيانات الشركة العامة للبريد والاتصالات السلكية واللاسلكية، حيث بلغ عدد مشتركي الهاتف النقال «لشركة المدار» لكل 100 نسمة عام 2000 في المجتمع العربي الليبي (40551) في حين زاد عام 2004 إلى (180211) وقد ارتفع عدد المشتركين إلى (251253) عام 2006، أما مشتركو الهاتف النقال «لشركة ليبيانا» فقد بلغ عام 2004 إلى (139679) في حين زاد عام 2006 إلى (3132379).[4] أما عدد المشتركون في خدمة الإنترنت يقيس هذا المؤشر مدى مشاركة المجتمع العربي الليبي في عصر المعلومات، وتشير احدث البيانات عن هذا المؤشر في المجتمع العربي الليبي إلى أن عدد مستخدمي الإنترنت لكل 100 نسمة بلغ عام 2005 إلى (2043)مشترك وزاد عام 2006 إلى (5694)مشترك.[5].

(1) محجوب الفائدي، مبادئ علم الاجتماع والمجتمع الريفي، البيضاء، منشورات جامعة عمر المختار، 1992، ص62.
(2) مجموعة من الأساتذة، التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص ص 475-502.
(3) الكتاب الإحصائي، نشرة سنوية تصدر عن الهيئة العامة للمعلومات، ليبيا، طرابلس، 2006، ص2.
(4) المرجع السابق، ص2.
(5) المرجع السابق، ص1.

رابعًا: المؤشرات البيئية:

أ- متوسط نصيب الفرد من الموارد المائية:

ويرتبط متوسط نصيب الفرد من الموارد المائية بظاهرتين رئيسيتين: الأولى معدل النمو السكاني في الدولة والمتغيرات الديموغرافيه، والثانية ارتفاع مستويات المعيشة الناجم عن إعادة توزيع الدخول التي تستهدفها بعض برامج التنمية الاقتصادية العربية.

وقد وصف التقرير الاقتصادي العربي الموحد الصادر من جامعة الدول العربية (وضع المياه في الوطن العربي) بأنه أسوأ وضع في العالم مقارنة بباقي المناطق الكبيرة في العالم حيث يقارب معدل نصيب الفرد من المياه في أفريقيا 5500 متر مكعب سنويا وفي آسيا 3500 متر مكعب وفي العالم 7180 مترا مكعبا في حين لا يتعدى معدل نصيب الفرد بالوطن العربي 1027 مترا مكعبا سنويا .وطبقا للتصنيفات العالمية، فإن وضع المواد المائية يتسم بالحرج إذا قل نصيب الفرد عن ألف متر مكعب في العام كما يوصف الوضع بالفقر المائي الخطير الذي يمكن إن يعوق النمو الاقتصادي والاجتماعي إذا قل نصيب الفرد عن 500 متر مكعب في العام.[1] وتعد المنطقة العربية من أكثر مناطق العالم فقرا في الموارد المائية، وتتفاوت الدول العربية في هذا المؤشر مابين 1767 متر مكعب في العراق كحد أعلى و166.9 متر مكعب في جيبوتي كحد أدنى، وعموما تجاوزت سبع دول عربية فقط خط الفقر المائي البالغ 1000 متر مكعب للفرد والدول هي: الإمارات، والسعودية والعراق وسوريا وليبيا ومصر وموريتانيا.[2]

وتأتي ليبيا في طليعة الدول العربية التي اتخذت خطوات عملية لحماية اقتصادها وتطويره وقضت على مشكلة نقص المياه فيها وإنقاذها من التصحر الذي يزحف على القارة الإفريقية والمنطقة العربية وذلك بإقامة النهر الصناعي العظيم. الذي يعتبر أكبر محاولة تاريخية لإنقاذ الحياة وأعظم مشروع يقوم به الإنسان من أجل تحقيق الخير والنماء حي يزداد هذا الإنجاز الحضاري العملاق إشراقا وسطوعا فوق الأرض لخدمة الإنسان.

(1) عبدالله الحصري، التقرير الاقتصادي العربي، صحيفة الجزيرة «السعودية»، القاهرة، 2000، ص 2.
(2) مركز الخليج للدراسات، تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية، الشارقة، 2005، ص8.

ب- الأراضي المصابة بالتصحر:

يقيس هذا المؤشر مساحة الأراضي المصابة بالتصحر ونسبتها إلى المساحة الإجمالية للبلد، وتشير آخر الإحصاءات المتاحة إلى نسبة التصحر حيث بلغت حوالي 68.1 ٪ من المساحة الإجمالية للوطن العربي، يتركز معظمها في إقليم المغرب العربي (49 ٪) يليه شبه الجزيرة العربية (29.7 ٪) ثم الأوسط (18.6 ٪) والمشرق العربي (2.7 ٪). وتتفاوت تلك المساحات من دولة لأخرى في كل من الأقاليم المذكورة، إذ تتصدر ليبيا مجموعة دول المغرب العربي بالنسبة لمساحة أراضيها، تليها مصر في مجموعة الإقليم الأوسط، والأردن في إقليم المشرق العربي. وتبلغ المساحات المتصحرة أقصاه في كل من الإمارات وقطر والكويت والبحرين في إقليم شبه الجزيرة العربية.[1] إن أراضي المجتمع العربي الليبي تعاني من جميع إشكال التصحر مثل التعرية، والانحراف، التملح وتكوين الكثبان الرملية وتدني خصوبتها ويعود ذلك لأسباب عدة منها العوامل المناخية ومنها الأنشطة البشرية.

حيث تبين أن معظم أراضي المجتمع العربي الليبي معرضة للتعرية والانحراف بنسبة تتجاوز 90 ٪ لذلك فإن الحاجة ماسة إلى إتباع وسائل وأساليب متعددة لمكافحة ظاهرة التصحر وتردي الأراضي ومنع التعرية والانحراف وإقامة المشجرات الغابية، وكذلك حماية وصيانة أراضي المراعي الطبيعية، وتثبيت الكثبان الرملية، وحماية الموارد الطبيعية وترشيد استثمارها بما يكفل ديمومة العطاء وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي يقرها المجتمع. وقد وقعت ليبيا على الاتفاقيات الدولية التي انبثقت عن قمة الأرض ريو دي جنيرو بتاريخ 10-12-1994 م وصادقت عليها بتاريخ 22-7-1996 عن مكافحة التصحر والتغير المناخي والتنوع الحيوي، حيث عملت ليبيا على إقامة مشاريع تنموية يحقق من خلالها التنمية الشاملة التي تؤدي إلى حفظ التوازن البيئي وخلق استقرار سكاني والمحافظة على الموارد الطبيعية واستدامتها.[2].

(1) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية في الوطن العربي عام 2003، الخرطوم، 2004، ص4.

(2) مذكرة بشأن مكافحة التصحر وتنمية الغطاء النباتي في ليبيا، اللجنة الشعبية العامة للزراعة والثروة البحرية، 2007، ص2.

الخلاصة

يتبين مما سبق أن التنمية المستدامة نهج حياة، وأسلوب معيشة، وفلسفة تقوم على التفكير بطريقة شمولية تكاملية من خلال استخدام النظم الكلية والفرعية، وما يربطها من علاقات وتفاعلات وما يترتب عليها من نتائج وعمليات تغذية راجعة في التعامل مع مشكلات المجتمعات الإنسانية، ذلك إن وضع حل لكل مشكلة على انفراد غير كاف، ولم يؤد إلى تحقيق أهداف التنمية في كثير من المجتمعات في ظل مفاهيم التنمية المختلفة، ولتحقيق هذه الأهداف بصورة أكثر شمولًا لابد من التركيز على جانبين أساسين هما:

1- الجانب المعنوي، المتمثل في طبيعة الأفكار والمفاهيم التي تشكل القاعدة الفكرية والإطار المنهجي للنموذج المعتمد لتطبيق إستراتيجية التنمية، ومدى توفر التوافق والانسجام بين مفاهيم التنمية المستدامة مع المفاهيم والمبادئ التي يتبناها المشروع الفكري لإجراء عملية التنمية، وكذلك مع المفاهيم والعقائد السائدة في ذلك المجتمع، حيث يتوقف نجاح أو فشل إي نموذج تنموي على مستوى الانسجام والتوافق المتحقق بينهما.

2- الجانب المادي، المتمثل في الإمكانيات المادية المتوفرة لعناصر الإنتاج لتنفيذ التنمية، وكيفية تحقيق التجانس والتوافق بين هذه العناصر بجعلها تعمل بشكل متناسق، وجعل حركتها تعمل بصورة انسيابية دون إن تحصل عراقيل أو انحرافات عند التنفيذ، ويتم بموجبها تحقيق التوازن بين الأنشطة وبين عناصر الإنتاج داخل الدورة الاقتصادية.

يمكن القول إن التنمية المستدامة تسعى لتحسين نوعية حياة الإنسان، ولكن ليس على حساب البيئة، وهي في معناها لا تخرج عن كونها عملية استخدام الموارد الطبيعة بطريقة عقلانية، إن تطبيق فلسفة التنمية المستدامة يعني أننا مطالبون بوصفنا سكانًا وصناع قرار بتغيير طرق تعاملنا مع الأشياء في بيئاتنا المحلية، والسير في ثلاثة اتجاهات رئيسية هي المحافظة على البيئة، وتحقيق نمو اقتصادي معقول، وتحقيق العدالة الاجتماعية .إن السير في هذه الاتجاهات بشكل متواز ومتوازن وعقلاني سيقودنا إلى تحسين مستويات معيشتنا وضمان حياة جيدة لنا وللأجيال القادمة.

لابد من أن ننوه إلى معاناة المجتمعات النامية من شح الموارد المالية مما يدفعها إلى الاقتراض من صندوق البنك الدولي لتمويل برامج التنمية، وفي أغلب الأحيان لا تؤدى هذه الديون إلى تنمية وإنما تصبح خدماتها كابوسا ثقيلًا يصعب التخلص منه. لكن ليبيا اليوم ليست من هذه البلدان في العالم الثالث. ليس لأنها بلد نفطي، إذ توجد بلدان نفطية تعانى من مشكلة المديونية. لكن المسئولين قرروا منذ البداية الابتعاد عن آفة المديونية . وهذا يعنى تحرر المجتمع العربي الليبي من الشروط التي يمكن أن تملى من الخارج .ويمكن القول بأن درجة التحديث التي بلغها المجتمع الليبي أصبحت تسمح بزيادة العناية بتنمية الفرد، وتوجيه عناية خاصة للتنمية البشرية المستدامة في خطط التنمية التي ستنفذ في المستقبل مع زيادة الاهتمام بتفعيل دور المرأة. فتؤدي دورها بدرجة كفاءة عالية لتصبح شريكة في تحمل مسؤولية تنمية المجتمع.[1](68)

وفي الختام لا يسعني إلا أن أقول على كل فرد في المجتمع الليبي أن يكتسب عادات لها علاقة بالمحافظة على الموارد وخصوصا غير المتجددة، وحسن توظيف الدخل، والتفكير في الآخرين المحيطين به، والتفكير في مستقبل الأجيال التالية.

(1) تقرير التنمية البشرية (2006)، المرأة في الجماهيرية: المساواة مع الاختلاف، الهيئة العامة للمعلومات، ليبيا، طرابلس، ص ص 31-37.